

## موازنة المبتدأ للخبر بين النحو القديم والحديث

م.م رعد جاسم محمد كاظم الصبيحاني  
وزارة التربية / المديرية العامة للتربية في محافظة ميسان  
اللغة العربية الاختصاص الدقيق : الصرف

### مخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على موضوع موازنة المبتدأ للخبر، والمقارنة بين نظرة النحاة القدماء لهذه الموازنة، ونظرة الدراسات اللغوية في العصر الحديث. وتتبع أهمية البحث من الموازنة بين آراء العلماء في القديم والحديث وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. لذلك يهدف البحث لتحقيق تلك الموازنة، وقد اتبع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه القضية، وقد بدأ البحث بمقدمة تتضمن أهمية الدراسة وهدفها والمنهج المتبع وخطة البحث. ثم قسم البحث على مبحثين: عني الأول منهما بدراسة مفهومي المبتدأ والخبر، وقد انقسم على مطلبين: تناول الأول منهما التعريف بالمبتدأ والخبر في اللغة والاصطلاح، وتحدث الثاني عن أنواع كل منهما، أما المبحث الثاني فقد اهتم بدراسة المبتدأ والخبر بين النحاة القدماء والمحدثين، وقسم على مطلبين: درس الأول منهما نظرة علماء النحو القدماء لموازنة المبتدأ والخبر، بينما تناول المطلب الثاني إظهار نظرة علماء اللغة المحدثين لموازنة المبتدأ للخبر، وينتهي البحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التي توصل إليها، وقائمة بالمصادر والمراجع التي استعان بها.

الكلمات المفتاحية: المبتدأ، الخبر، النحو القديم، النحو الحديث

### Subject-predicate matching between traditional and modern grammar

A.L. Raghad Jassim Mohammed Kazim Al-Subaihawi

Arabic language Specialization: Morphology

07764613022

General Directorate of Education in Maysan Governorate / Ministry of Education

### Abstract

This research aims to shed light on the subject of matching the subject to the predicate, and to compare the ancient grammarians' view of this alignment and the view of linguistic studies in the modern era. The importance of the research stems from balancing the opinions of ancient and modern scholars and clarifying the areas of agreement and difference between them. Therefore, the research aims to achieve this balance, and it followed the descriptive and analytical approach to study this issue. The research began with an introduction that included the importance of the study, its objective, the methodology used, and the research plan. Then the research was divided into two sections: the first of which studied the concepts of subject and predicate, and was divided into two requirements: the first of which dealt with defining subject and predicate in language and terminology, and the second discussed the types of each. As for the second section, it was interested in studying subject and predicate among grammarians and modernists, and was

divided into two requirements: the first of which studied the view of ancient grammarians on the compatibility of subject and predicate, while the second requirement sought to highlight the view of modern linguists on the compatibility of subject and predicate. The research ends with a conclusion that includes the most prominent findings and a list of the sources and references he used.

**Keywords:** The subject, the predicate, traditional grammar, modern linguistics, grammarians.

## مقدمة

تتألف تراكييب اللغة العربية من الجملة الفعلية التي يمثل أركانها الفعل والفاعل، والجملة الاسمية التي يمثل أركانها المبتدأ والخبر، وقد عكف علماء النحو على تحليل الكلام ودراسته، وتعرضوا لعناصره في شكله اللغوي العام، وقسموا مكونات الجملة على نوعين: نوع لا يستغنى عنه ويجب أن يتحقق في الجملة، ونوع قد يستغنى عنه ولا يلزم أن يتحقق في الجملة، وأطلقوا على النوع الأول اسم عمدة لاعتماد الجملة عليها، والتي لا تقوم من دونها، والنوع الثاني أسموه فضلة ويكون زائداً على أركان الجملة الأساسية، وقد ذهب النحويون إلى عدّ الجملة مكونة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، وجعلوها عمداً لا يمكن الاستغناء عنها في الجملة، بينما أسموا غيرها فضلات كالمفعولات والحال والتوابع والمستثنى والتمييز.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان أوجه الاتفاق والاختلاف في دراسة النحويين العرب القدماء والمحدثين، لقضية مواعمة ركني الجملة الاسمية لبعضهما.

## هدف البحث:

- إبراز آراء علماء النحو القدماء بركني الجملة الاسمية ومواعمتها لبعضهما.
- إبراز آراء علماء اللغة المحدثين بركني الجملة الاسمية ومواعمتها لبعضهما.
- بيان صور التشابه والاختلاف بين نظرة النحو التقليدي واللغويات الحديثة.

## منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي برصد الظاهرة وتفسيرها وطرح الأمثلة عليها.

## خطة البحث:

### مقدمة

### المبحث الأول: مفهوما المبتدأ والخبر.

المطلب الأول: تعريف المبتدأ والخبر في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: أنواع المبتدأ والخبر.

**المبحث الثاني: المبتدأ والخبر بين النحاة القدماء والمحدثين.**

المطلب الأول: نظرة علماء النحو القدماء لموامة المبتدأ للخبر.

المطلب الثاني: نظرة علماء اللغة المحدثين لموامة المبتدأ للخبر.

خاتمة

المصادر والمراجع.

### المبحث الأول: مفهوم المبتدأ والخبر

لابدّ لنا قبل البحث بنظرة العلماء القدماء والمحدثين للمبتدأ وموامة الخبر أن نستطلع مفهوم المبتدأ والخبر وأنواعهما.

### المطلب الأول: تعريف المبتدأ والخبر في اللغة والاصطلاح

#### أ- المبتدأ لغة واصطلاحاً.

١- **المبتدأ لغة:** جاء في الصحاح: " بدأت بالشيء بدءاً: ابتدأت به، وبدأت الشيء: فعلته ابتداءً. وبدأ الله الخلق وأبدأهم بمعنى: وتقول فعل ذلك عوداً وبدءاً، وفي عوده وبدئه، وفي عودته وبدأته، ويقال: رجع عوده على بدئه، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه، وفلان ما يبدئ وما يعيد، أي ما يتكلم ببدئه ولا عائده. والبدء: السيد الأول في السيادة، والثنيان: الذي يليه في السؤدد " (إسماعيل الجوهري، ١٩٩٠م، ص ٣٥).

٢- **المبتدأ اصطلاحاً:** " المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، لا يستغنى واحد منهما على صاحبه وهما مرفوعان أبدأً، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو: كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل، نقول: عمرو أخونا، وإن زيدا أخونا " (محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ١٩٩٦م، ٥٨/١).

يقول ابن جني: " اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية، وعرضة لها، وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: زيد قائم، ومحمد منطلق، فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما " (ابن جني، ١٩٨٨م، ص ٢٩).

يقصد هنا بتعريته من العوامل اللفظية أي جردته منها، مثل النواسخ قد ترفع المبتدأ وقد تنصبه، مثل: كان وأخواتها وإن وأخواتها، والمبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً، فإن دخلت عليه إن وأخواتها مثلاً يصبح منصوباً لدخول إحدى العوامل اللفظية عليه (سعدى نور الهدى، ٢٠٢٠م، ص ١١).

#### ب- الخبر لغة واصطلاحاً:

١- **الخبر لغة:** ما ينقل ويحدث به قولاً أو كتابة، وقول يحتمل الصدق والكذب. (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤م، ص ٢١٥).

أي أن الخبر هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب على عكس الإنشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب و " خبر: أخبرته وخبرته، والخبر: النبأ ويجمع على أخبار، والخبير: أي العالم بالأمر، والخبر مخبرة الإنسان إذا خبر، أي: جرب فبدت أخباره أي أخلاقه، والخبرة: الاختبار نقول:

أنت أبطن به خبرة، أطول به عشرة، والخابر: المختبر المجرب والخبر علمك بالشيء " (الفرهيدي، ٢٠٠٣م، ٣٨٣/١).

٢- **الخبر اصطلاحاً:** " الخبر هو المتحدث به في الجملة الاسمية (الحكم- المخبر به- المسند) وبه يتم معنى الجملة " (أحمد مختار عمر وآخرون، ١٩٩٤م، ص٣٣).

والخبر هو الذي يستند إلى المبتدأ ويخبر عنه، ويكون اسماً ظاهراً مشتقاً نحو: أنت نبيل وأخلاقك محمود، وقد يكون اسماً جامداً مؤولاً بمشتق مثل: أخوك أسد، أي شجاع، وقد يكون مصدرأ مؤولاً مثل: موعداً أن تظهر النجوم وتأويله ظهور النجوم، وكثيراً ما يكون الخبر جملة فعلية مثل: الرئيس سيزور المدينة، أو اسمية (محمد خير حلواني، ٢٠٠٣م، ص١٤٦). مثل: " والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة " (النور ٣٩).

والخبر " هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع مبتدأ نحو: العلم نور، نور= خبر " (مبارك مبارك، ١٩٩٢م، صفحة ١٤٣).

والخبر هو المسند أو المخبر به الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ المفتقر إليه، أو هو الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ، لأنه صفة من صفاته، أو أحد متعلقاته. (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٢٢٧/١). وقيل إنه: المسند والمبني. (سيبويه، د، ت، ٢٣/١).

## المطلب الثاني: أنواع المبتدأ والخبر

### أنواع المبتدأ

أ- المبتدأ المفتقر إلى الخبر: وهو ما كان اسماً صريحاً أو مصدرأ مؤولاً به، مفتقراً إلى الخبر لإتمام معنى الجملة، ولا تستغنى واحد منهما عن صاحبه. نحو: " الله واحد " و " محمد رسول الله " (ابن السراج البغدادي، ١٩٩٦م، ٥٨/١).

وقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾. (البقرة ٢٣٧).

أي: عفوكم أقرب للتقوى. في الجملتين السابقتين (الله) و (محمد) كلاهما اسمان صريحان مرفوعان، وهما (مبتدأ) و (أن تعفوا) في الآية الكريمة مصدر مؤول بالاسم، وهو مبتدأ أيضاً، وكل هذه المبتدآت محتاجة إلى أخبار، فجاء بالأخبار (واحد، رسول الله، أقرب)، وبمجيئها اكتملت التراكييب، وتمت الفائدة التي يحسن السكوت عليها. (أحمد عوض باحمبص، ٢٠٠٥م، ص٦٥).

ب- المبتدأ المستغني عن الخبر: هو الوصف العامل عمل فعله، المستغني بمرفوعه عن الخبر، المعتمد على استفهام ونفي، ويطلق عليه الوصف الذي رفع فاعلاً ونائب فاعل أغني عن الخبر، نحو: " أقائم الزيدان؟ " و " ما مضروب العمران ". ويقال له: مبتدأ له فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر. (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٢م، ٢٤٦/١). أنواع الخبر: للخبر ثلاثة أنواع هي: (رشيد محمد حسن الزهوي، ٢٠٠٧م، صفحة ٦٠).

١- الخبر المفرد.

٢- الخبر الجملة.

٣- الخبر شبه الجملة.

**أولاً: الخبر المفرد:** هو ما ليس بجمله أو شبه جملة، ويراه سيبويه بمنزلة المبتدأ في المعنى، يقول: "واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون مكاناً أو زماناً، فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه (المنطلق)، وارتفع (المنطلق) لأن المبني على المبتدأ بمنزلته". (سيبويه، ١٢٧/٢).

وقال المبرد: "الخبر هو الابتداء في المعنى". (محمد بن يزيد المبرد، ١٣٩٩هـ، ١٢٧/٤).

وذهب إلى ذلك ابن جني، إذ قال: "فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى" (ابن جني، ١٩٨٥م. صفحة ٧٢).

لأنه بمثابة عمل الفعل بالنسبة إلى الفاعل. والخبر المفرد إما اسم محض جامد وإما اسم وصف مشتق. (ابن هشام الأنصاري، ١٩٨٠م، ص ١٣٧).

والمراد بالجامد ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: هذا زيد، وهو لا يتضمن ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فإنه يتضمنه، نحو: زيد أسد، أي: شجاع، فإنه يتحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود على المبتدأ. (ابن هشام الأنصاري، ١٣٧/١).

وذهب الكوفيون ووافقهم من البصريين على بن عيسى الرماني إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك وعمر و غلامك. وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً (ابن الأنباري، ١٩٥٥م. ٤٠/١).

وتابعهم ابن السراج. (ابن السراج، ١٩٩٦م، ٦٢/١). والفارسي (الفارسي، ١٩٩٦م. ص ٩٠)، وعبد القاهر الجرجاني، (عبد القاهر الجرجاني، ١٩٨٢م، ٢٢٥/١). والزمخشري (الزمخشري، دت، صفحة ٢٤)، وحجة الكوفيين في أنه يتضمن ضميراً مع كونه اسماً غير صفة أنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك: زيد أخوك في معنى: زيد قريبك، وعمر و غلامك، في معنى: عمرو خادمك، ف (قريبك) و (خادمك) يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ (رشيد محمد حسن الزهوي، ص ٦٢).

وذهب البصريون إلى أن الاسم المحض غير الصفة، أي: ما كان عارياً من معنى الوصفية، لهذا ينبغي أن يكون خالياً من الضمير، لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة. (ابن الأنباري، ٤١/١).

والمراد المشتق ما فيه معنى الوصف نحو: زيد قائم، وهو يتحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ. (السيوطي، ٣١٢/١).

إلا إذا رفع الظاهر فلا يتحملة، نحو: زيد قائم أبوه. (عبد القاهر الجرجاني، ٢٥٩/١).

وذهب الكوفيون وابن السراج إلى عدم إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هوله، نحو قولك: هند زيد ضاربته هي. (ابن السراج، ٦٢/١).

وذهب البصريون إلى وجوب إبرازه. (ابن هشام الأنصاري، ١٣٧/١).

ويرى البحث أن الذين ذهبوا إلى عدم إبراز الضمير في الخبر الجامد، وإبرازه في الخبر الوصف هو القول الأمثل، وذلك لأن المحض خال من سمة الوصفية المشابهة للفعل في عمله،

ويدل على تحمل الاسم المشتق الضمير المرفوع أنك لو وصفت ظاهراً بدلاً عن مضمير لكان مرفوعاً، نحو: زيد ضاربه أبوه. فكما عمل في الظاهر في الضمير المضمير. (عبد القاهر الجرجاني، ٢٦٧/١).

ثانياً: الخبر الجملة: الخبر الجملة هو ما كان جملة اسمية أو فعلية، والجملة الفعلية عند ابن السراج ما ركبت من فعل وفاعل، أما الجملة الاسمية فهي عنده مركبة من مبتدأ وخبر، وعدّ حكمها في الإعراب كحكم الإعراب في المبتدأ قبلها. (ابن السراج، ٦٤/١).

ووافق أبو علي الفارسي ابن السراج فيما ذهب إليه، إلا أنه اشترط وجود ذكر في جملة الخبر يعود على المبتدأ. (الفارسي، ص ٩٢). وأوضح أهمية ذلك بقوله: "لولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبراً عن هذا المبتدأ". (الفارسي، ص ٩٣).

وذهب ابن جني إلى ما ذهب إليه الفارسي، فاشترط وجود رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، قال: "وأما الجملة فهي كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، ولا بد لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها". (ابن جني، ص ٧٣).

وجمهور النحاة متفقون على ضرورة أن تشتمل جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ، واشترطوا أن تكون تلك الجملة خبرية، أي: محتملة للصدق والكذب، وأجاز بعضهم وقوع الجملة الطلبية خبراً مع أنها غير محتملة للصدق والكذب. (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨م، ١١١٥/٣).

فقال ابن السراج: "إذا وقعت الجملة الطلبية خبراً فالقول قبلها مقدر، فنحو: زيد اضربه، على تقدير: أقول لك: اضربه، وذلك المقدر هو الخبر للمبتدأ زيد، والمذكور معموله". (جلال الدين السيوطي، ١٩٩٨م، ٣١٥/١).

وذهب ابن الأنباري وبعض الكوفيين إلى أنه لا يصح الإخبار بالجملة الطلبية، فلا يقال: زيد اضربه وزيد لا تهنه، لأن الخبر لا يحتمل الصدق والكذب. وكذلك قولك: أزيد عندك؟ بجعل الظرف خبراً، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب. (بهاء الدين بن عقيل، ١٩٨٠م، ٢٣١/١).

وأجاز الجمهور الإخبار بالجملة المصدرة بالقسم، وأنكر ثعلب ذلك، وذهب إلى "عدم جواز الإخبار بالجملة القسمية، نحو قوله: زيد أقسم بالله لأضربنه". (أبو حيان التوحيدي، ١١١٥/٣).

وقد رد عليه بالسماع، نحو قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ٩﴾. (العنكبوت ٩).

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾. (العنكبوت ٥٨).

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾. (العنكبوت ٦٩).

كذلك خالف ابن الطراوة الجمهور في منعه الإخبار بالجملة المصدرة بـ (السين) و (سوف) لعدم تحققه مستقبلاً، قال: "لأن قولك: زيد سيقوم مستقبلاً، ولا يتصور الإخبار به لعدم تحققه". (علي محمد فاخر، ١٩٩٠م، ٦٥٣/١).

والجملة الواقعة خبراً لا تخلو من أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، فيكون ذلك كافياً في الربط، فلا تحتاج لربط يربطها بالمبتدأ. (أحمد عوض باحمبص، ٢٠٠٥م، ص ٧٨).

ويشتمل هذا النوع من الإخبار على شيئين:

١- أن يدل المبتدأ المفرد على القول والحديث والدعاء والعادة نحو: قولي: لا إله إلا الله، "نطقي: الله حسبي"، "دعائي: يغفر الله لي"، "عادتي: أحمد الله على كل حال". (علي محمد فاخر، ٦٦٢/١).

فالمنطوق به هو (الله حسبي)، وهو عين المبتدأ (نطقي) في المعنى (ابن هشام الأنصاري، ١٩٧٩م، ص ٦٢٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٠﴾. (يونس ١٠).

فالمبتدأ هنا (آخر دعواهم)، والخبر جملة (أن الحمد لله)، ولا يوجد فيها رابط، لأنها المبتدأ نفسه.

ومنه أيضاً ما نسب إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: "أفضل ما قلته أنا والنبليون من قبلي لا إله إلا الله". (مالك بن أنس، ٢٠٠٣م، ١٦٨/٢).

٢- أن يكون المبتدأ ضمير الشأن أو القصة، والخبر الجملة بعده المفسرة له، وذلك إذا كانت جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط. (أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨م، ١١١٥/٣).

نحو قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ١﴾. (الإخلاص ١). فجملة (الله أحد) مساوية لضمير الشأن (هو) في المعنى، ونحو قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ٩٧﴾. (الأنبياء ٩٧).

ف (هي) مبتدأ، و (شاخصة) خبر مقدم، و (أبصار) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر ضمير الشأن، أي أن جملة (شاخصة أبصار الذين كفروا) هي نفس ضمير الشأن (هي) في المعنى. (أحمد عوض باحمبص، ص ٧٨).

أما إذا كانت جملة الخبر خبرية أجنبية عن المبتدأ، أي: معناها غير معنى المبتدأ، فلا بد من رابط يربطها به لتصير من تمام المبتدأ، ليصبح الإخبار بها. (ابن هشام الأنصار، ١٩٩٠م، ص ١١٩).

وذلك لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزءاً فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر. (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٢٣٠/١).

أي أن يكون بينها وبين ما تقع خبراً عنه ارتباط. (علي محمد فاخر، شرح المقرب، ٦٥٤/١).

وأهم الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ هي:

- الضمير العائد على المبتدأ، سواء أكان مذكوراً نحو: (زيد قام أبوه). (الفارسي، ص ٩٢).
- و (زيد ضربته). (ابن السراج، ٦٤/١).
- و (زيد أبوه منطلق). (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠/١). أم كان محذوفاً مقدراً مرفوعاً لم ينب عنه شيء، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَدَىٰ لَسَجْرَيْنَ ٦٣﴾. (طه ٦٣).

إذا قدر (لهما ساحران)، أو منصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾. (الحديد ١٠). أي وعده. (ابن مجاهد، ٩٧٢م. صفحة ٦٢٥). أو مجروراً نحو: (السمن منوان بدرهم) أي: منه. (ابن السراج، ٦٤/١).

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ٤٣﴾. (الشورى ٤٣).

أي: إن ذلك منه لمن عزم الأمور. (ابن هشام الأنصاري، ص ٦٤٧). أم كان مقدرًا ثابت عنه (أل). (علي محمد فاخر، ٦٥٤/١).

ومنه على حسب قول الكوفيين وطائفة من البصريين قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ الْهَوَىٰ ٤٠ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ٤١﴾. (النازعات ٤٠، ٤١).

أي: مأواه. و (أل) في لفظ (المأوى) نابت عن الضمير العائد إلى المبتدأ في ربط الخبر بالمبتدأ، ومنعه الجمهور، وخرجوه على تقدير: فإن الجنة هي المأوى له، أي أن الضمير العائد إلى المبتدأ محذوف. (ابن هشام الأنصاري، صفحة ٦٥٢).

٢- إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه. ويعد هذا الرابط أقوى من غيره، وعلى الرغم من أن النفس تشتمل من تكرار اللفظ فإنها تقبله في مواضع التفعيم والتحويل. (الرضي الاسترابطي، ١٩٩٨م، ٢١١/١).

فمن تكرار المبتدأ بلفظه قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ١ مَا الْحَاقَّةُ ٢﴾. (الحاقة ١، ٢) وقوله سبحانه: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ٢٧﴾. (الواقعة ٢٧). أما إعادة المبتدأ بمعناه فنحو: (زيد جاءني أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله كنيته، ومنعه سيبويه، وأجازه أبو الحسن الأخفش، واستدل على ذلك بآيات من التنزيل، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ١٧٠﴾. (الأعراف ١٧٠).

ف (الذين) مبتدأ خبره جملة (إننا لا نضيع أجر المصلحين). وتابعه في ذلك ابن عصفور وآخرون، لكن الجمهور ردوا عليه وقالوا: الرابط العموم، أو الرابط ضمير محذوف، أو الخبر محذوف تقديره: مأجورون. (ابن هشام الأنصاري، ١٤٠/١).

٣- الإشارة إليه. (أبو حيان الأندلسي، ١١١٦/٣). نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ٤﴾. (الأعراف ٢٦). إذا قدر (ذلك) مبتدأ ثانياً، لا تابعاً ل (لباس)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ٣٦﴾. (الأعراف ٣٦). وقد يشترك أكثر من رابط، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ٣٦﴾. (الإسراء ٣٦). فقد اجتمع في الآية كلمة (أولئك) وهي الإشارة إلى المبتدأ، والضمير العائد في كلمة (عنه).

ثالثاً: الخبر شبه الجملة: المراد بالخبر شبه الجملة الظرف والجار الأصلي مع المجرور المتعلق بالفعل أو ما يشبهه تعلقاً تتم به الفائدة، نحو قولهم: (زيد أمامك) و (بكر في الدار). (فخر الدين قبلوة، ١٩٨١م، صفحة ٢٥٩).

والظرف بنوعيه يعد وعاء، وقد سمي هذه التسمية لوقوع الحوادث فيه. (ابن يعيش، ٢٣٠/١).

أما الجار والمجرور فقد سمي شبه جملة لأنه يتألف في التركيب من كلمتين أو أكثر، لفظاً وتقديراً، أي أنه شبيه بالجملة في تركيبه، ويغني عن ذكر الجملة ويقوم مقامها، ويدل عليها لإعطائه معنى الجملة. (نظام الجملة عند ابن هشام، ص ٨٣).

وذكر ابن جني أنه يجوز أن تقوم حروف الجر مقام الظروف، وذلك نحو قولك: زيد من الكرام، والتقدير: زيد كائن من الكرام. (الشريف الكوفي، ٢٠٠٢م، ص ١١٣).

### المبحث الثاني: المبتدأ والخبر عند القداء والمحدثين

يرى النحاة أن الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، فالمسند هو المتحدث به (الفعل أو الخبر) ويكون فعلاً أو اسماً، والمسند إليه هو المتحدث عنه (الفاعل أو المبتدأ) ولا يكون إلا اسماً، يقول ابن يعيش: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعل واسم، ويسمى الجملة". (ابن يعيش، ٢٠٠١م، ٧٣/١).

وينظر النحاة إلى المسند والمسند إليه على أنهما عماد الجملة، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العمد)، لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها (فضلة) يستقل الكلام دونها. (محمد بن صالح، ص ٤٥).

### المطلب الأول: نظرة علماء النحو القداء لموامة المبتدأ والخبر

يقول سيبويه في تعريف المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدءاً من الآخر في الابتداء. (سيبويه، ٢٣/١).

وأما الفضلة فهي ما يستغنى عنه في الكلام، ومن أبرز صور التطابق الممكنة بين المبتدأ والخبر بالإضافة إلى الإسناد ما يلي: (محمد بن صالح، صفحة ٤٦).

- التطابق في العلامة الإعرابية.

- التطابق في الجنس (تذكير وتأنيث).

- التطابق في العدد (إفراد، تثنية، جمع).

- التطابق في التعيين (تعريف، تنكير).

أ- التطابق في العلامة الإعرابية: ذهب سيبويه إلى أن الأصل في المبتدأ والخبر رفع. (سيبويه، ١٢٦/٢). وذلك نحو قوله تعالى: "وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ". (المائدة: ٥). وقوله: "إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا". (يوسف: ٨). وقوله: "وَكَذَبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ ۖ وَكُلُّ شَيْءٍ مُنْقَطِرٌ بِهِ ۚ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا ۚ". (المزمل: ١٨). وقوله: "قُلُوبٌ يَوْمَنُذٍ وَإِجْفَةٌ ۚ". (النازعات: ٨).

فالمبتدأ والخبر في هذه الأمثلة متطابقان في الرفع. ولقد حاول النحاة التأصيل لظاهرة الرفع في الإسناد، فإذا كان سيبويه يرى أن المبتدأ والخبر هما الأصل في استحقاق الرفع، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما، فإن الزمخشري يخالفه الرأي ويعتبر الفاعل هو الأصل في الرفع، يقول: "فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر (إن) وأخواتها، و (لا) التي لنفي الجنس، واسم (ما) و (لا) المشبهتين ب (ليس) فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب". (ابن يعيش، ١٩٦/١).

وأما السيوطي فقد جمع بين الرأيين في حديثه عن أنواع الإعراب، إذ ذهب إلى أن الرفع ثقيل فُحَصَّ به العمدة (المسند والمسند إليه)، لأنها أقل، والنصب للفضلات لأنها كثيرة، والجر لما بينهما. (السيوطي، ٢١/١).

وبتأمل ما تناوله النحويون من صور التطابق بين أجزاء الجملة، نلاحظ أنهم أقرروا ضمناً أن التوافق الإعرابي بين المبتدأ والخبر يعبر عن توافق في المعنى بينهما، والعدول عن المطابقة بينهما في العلامة الإعرابية يعني عدم التوافق في المعنى. (محمد بن صالح، ص ٤٧).

**ب- التطابق في الجنس:** من الأمور التي اشترطها النحاة في التطابق بين المبتدأ والخبر الجنس، فيجب أن يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: "واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو". (سيبويه، ١٢٧/٢).

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفٍ به، فللمبتدأ نوعان:

- مبتدأ له خبر وهو الغالب ويكون اسماً ظاهراً أو مصدرراً مؤولاً.

- مبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يغني عن الخبر ويسد مسده، وغالباً ما يكون هذا المبتدأ مسبوقاً بنفي واستفهام. أما الخبر فهو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة. (ابن هشام، ص ٢٨٠).

والخبر نوعان: (محمد بن صالح، ص ٤٩).

- جملة وتكون اسمية أو فعلية.

- مفرد: ويكون مشتقاً، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ٧٧﴾ (يوسف ٧٧).

**ج- المطابقة في الجمع.** الجمع هو ما دل على أكثر من اثنين، يغني عن عطف المفردات المتماثلة في اللفظ والمعنى، فبدلاً من أن تقول: رجل ورجل ورجل، نقول: رجال، ويكون هذا الجمع إما جمعاً سالماً أو جمع تكسير. (إبراهيم قلاتي، ٢٠٠٦م، ص ٤٥٤). يقول تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ١١﴾. (البقرة ١١). وقوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَرْوَاحٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٢٥﴾. (البقرة ٢٥). وقوله: ﴿وَلَا تَهْنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ١٣٩﴾. (آل عمران ١٣٩).

وقد حافظ أسلوب القرآن الكريم على المطابقة في العدول بين المبتدأ والخبر، ومن صور عدم التطابق: (محمد بن صالح، ص ٥٦، ٥٥).

- المبتدأ مفرد مذكر والخبر جمع مؤنث.

- المبتدأ مفرد مذكر والخبر جمع مذكر.

- المبتدأ مفرد مؤنث والخبر مثني مذكر.

- المبتدأ مثني مذكر والخبر مفرد مذكر.

- المبتدأ جمع مذكر والخبر مفرد مذكر.

- المبتدأ جمع مذكر والخبر مفرد مؤنث.

د- **التطابق في التعيين:** اشترط النحاة التطابق بين المبتدأ والخبر في الجنس وفي العدد، ولم يشترطوا التعريف والتكثير، إذ قد يتفقان وقد يختلفان، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلة المخاطب في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه فإذا أفاد جاز. (السيوطي، ١٩٩٦م، ٥٩/٢).

وإن اجتمعت معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وحق النكرة أن تكون هي الخبر، يقول سيبويه: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام". (سيبويه، ٣٢٨/١).

وللمبتدأ والخبر في التعريف والتكثير ثلاثة صور هي: (محمد بن صالح، ص ٥٨).

أ- المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

ب- المبتدأ معرفة والخبر معرفة.

ج- المبتدأ نكرة والخبر نكرة.

**المطلب الثاني: نظرة النحويين المحدثين لمواءمة المبتدأ والخبر.**

تابع النحاة المحدثون ما جاء به سيبويه والأقدمون من فهم للإسناد وتحديد لطرفيه في الجملة الفعلية، لكنهم اختلفوا في فهمهم لما ذكره سيبويه في كلامه عن المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية، فمنهم من نسج على منوال النحاة السابقين، فذهب إلى أنه كان يرى أن المسند إليه هو المبتدأ. (الرضي، ٢١٧/١). وأن المسند هو الخبر، ومنهم من اتجه اتجاهًا جديدًا فذهب إلى (...). عكس ذلك. (محمود راشد أنيس، شباط ٢٠١٩م، ص ١٦١).

تحدث إبراهيم مصطفى عن أن كلاً من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مسند إليه، وأن هذا الاصطلاح أثره من قبل علماء البيان، مشيراً إلى أن سيبويه قد سبقهم إليه، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام، وكرره في مواضع من كتابه. (إبراهيم مصطفى، ١٩٩٢م، ص ٥٣، ٥٤).

وتكلم محمد الأنطاكي على ركني الإسناد في أثناء حديثه عن الجملة الاسمية، فبين أن المبتدأ هو المسند إليه إذا كانت مؤلفة من مبتدأ وخبر، مثل: زيد عاقل، أما الجملة الاسمية المؤلفة من وصف ومرفوع سد مسد الخبر، فالمبتدأ مسند لا مسند إليه، مثل: ما مسافر أخواك، حيث نرى المبتدأ (مسافر) قد أسند إلى الفاعل (أخواك). (محمد الأنطاكي، ٣٥٣/١).

وذكر محمد مهدي المخزومي أن الإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، وذلك في أثناء حديثه عن الجملة التامة، موضحاً أنها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي: المسند إليه والمسند والإسناد أو ارتباط المسند بالمسند إليه. (محمد مهدي المخزومي، ١٩٨٦م، ص ٣١).

وتحدث تمام حسان عن الإسناد مبيناً أن العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى الإعرابي، ممثلاً لذلك بعلاقة الإسناد، فرأى أن هذه العلاقة هي الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه، وأنها تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل. (تمام حسان، ١٩٩٤م، صفحة ١٩١).

وتوقف محمد حماسة عبد اللطيف عند الإسناد، فبين أنه الجزء غير المنطوق به في الجملة، وأنه ينبغي التفريق بين نوعين من الإسناد أحدهما يكون في جملة، والآخر في مركب اسمي، يعد عنصراً في جملة، وهما الإسناد الجملي والإسناد الإفرادي، ورأى أن الأول هو الرابطة المعنوية الكبرى بين طرفي الإسناد، وقسمه إلى فعلي يكون بين الفعل والفاعل، وخبري يكون بين المبتدأ والخبر، ووصفي يكون بين الوصف ومرفوعه المكونين جملة، أما الثاني فهو الذي يكون بين المصدر وفاعله، والاسم المشتق وفاعله. (محمد حماسة عبد اللطيف، ٢٠٠٣م، ص ٩٥).

وعرض فاضل السامرائي للحديث عن الإسناد في أثناء كلامه على تأليف الجملة، فرأى أنها تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وأن المسند إليه هو المتحدث عنه أو المتحدث عنه بتعبير سيبويه، ولا يكون إلا اسماً، وهو المبتدأ الذي له خبر، وما أصله ذلك: والمسند هو المتحدث به أو المتحدث به، ويكون فعلاً واسماً، والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ، وما أصله ذلك الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (فاضل السامرائي، ٢٠٠٧م، ص ١٣). ومحمد عبدو فلفل ذكر أن سيبويه لم يحدد صراحة المقصود بكل من المسند والمسند إليه، والمعروف من ذلك أن الفعل هو المسند وأن الفاعل هو المسند إليه، وأن المبتدأ ما لم يكن مشتقاً رافعاً لما بعده هو المسند إليه، وأن الخبر هو المسند، يقول: " وإن لم ينص سيبويه هنا صراحة على أن مراده بالمسند إنما هو المبتدأ، وأن مراده بالمسند إليه إنما هو الخبر، فقد نص على ذلك في موضع آخر من كتابه: " فأما المبني على الأسماء المهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه ". (محمد عبدو فلفل، ٢٠٠٩م، ص ١١).

### خاتمة

#### خلص البحث إلى مجموعة من النتائج وهي:

- هناك أربعة أوجه للتطابق بين المبتدأ والخبر:
- التطابق في العلامة الإعرابية.
- التطابق في الجنس (تذكير وتأنيث).
- التطابق في العدد (إفراد، تثنية، جمع).
- التطابق بين البيتين (تعريف، تنكير).
- سيبويه هو أول نحوي أشار إلى مفهوم الإسناد، ويعد كتابه (الكتاب) أول مصنف نحوي يرد فيه مصطلحا المسند والمسند إليه.
- يأتي المبتدأ مرفوعاً وخبره مرفوعاً أو مرفوعاً ومرفوعه سد مسد الخبر.
- يأتي الخبر مفرداً أو جملة أو شبه جملة.

### المصادر والمراجع

1. إبراهيم قلاني، قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، ٢٠٠٦م
2. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م

3. ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٥م.
4. ابن السراج البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
5. ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
6. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.
7. ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م.
8. ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
9. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
10. ابن يعيش، شرح ابن يعيش، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
11. ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
12. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٨م.
13. أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
14. أحمد عوض باحمبص، نظام الجملة عند ابن هشام، رسالة دكتوراه، إشراف: طارق عبد عون الجنابي، جامعة عدن، كلية التربية عدن، قسم اللغة العربية، اليمن، ٢٠٠٥م.
15. أحمد مختار عمر وآخرون، النحو الأساسي، منشورات دار السلاسل، الكويت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٤م.
16. إسماعيل الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
17. بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠م.
18. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، المغرب، ١٩٩٤م.

19. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م،
20. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م
21. رشيد محمد حسن الزهوي، الجملة الاسمية عند النحويين العرب حتى نهاية القرن الثامن الهجري، دراسة وصفية تحليلية، جامعة عدن، إشراف: أحمد عوض باحمبص، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧م
22. الرضي الاسترأبادي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م
23. الزمخشري، المفصل، دار الجيل للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، د.ت
24. سعدي نور الهدى، الجملة الاسمية الموسعة في مختارات شعر محمد جربوعة، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، إشراف: عمار شلواي، ٢٠٢٠، ٢٠١م
25. السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م
26. الشريف الكوفي، البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق: علاء الدين جوية، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م
27. عبد القاهر الجرجاني، المقتصد، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م
28. علي محمد فاخر، شرح المقرب، د.د، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م
29. عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى
30. الفارسي، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
31. فاضل السامرائي، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٧م
32. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨١م
33. مالك بن أنس، الموطأ، حققه وضبط نصوصه وخرج أحاديثه: أبو أسامة سليم بن عيد الهلالي، مجموعة الفرقان التجارية، ٢٠٠٣م
34. مبارك مبارك، قواعد اللغة العربية، دار الكتاب العالمي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م
35. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤م

36. محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بيروت، الطبعة الثالثة، دار الشرق العربي
37. محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م
38. محمد بن صالح، التظابق النحوي والعدول عنه بين ركني الجملة الاسمية في القرآن الكريم، جامعة المسيلة، دت
39. محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ
40. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م
41. محمد خير حلواني، المغني الجديد في علم النحو، دار الشرق العربي، لبنان، بيروت، د.ب، ٢٠٠٣م
42. محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م
43. محمد مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م
44. محمود راشد أنيس، الإسناد في الجملة الاسمية عند سيبويه، مجلة دواة، المجلد الخامس، العدد التاسع عشر، السنة الخامسة، شباط ٢٠١٩م